الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ١١٩
الجمعة، ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥

## إعصار في بنغلاديش

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن ننظر في البنود المدرجة في جدول أعمالنا لهذا الصباح، اسمحوا لي أن أعرب، نيابة عن جميع أعضاء الجمعية العامة، عن مواساتنا العميقة لحكومة وشعب بنغلاديش، للخسائر المأساوية في الأرواح والأضرار المادية الجسيمة الناتجة عن الاعصار الذي وقع مؤخرا. وأعرب أيضا عن الأمل في أن يظهر المجتمع الدولي تضامنه وأن يستجيب بسرعة وبسخاء لأي طلب مساعدة.

والآن أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش.

**السيد ضياء الدين** (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم شعب وحكومة بنغلاديش، أقدم إليكم، سيدي الرئيس، وافر شكري على ما أعربتم عنه من المواساة والتعزية للوفيات والدمار الناتجة عن الاعصار الذي وقع في شمال بنغلاديش يوم الاثنين، ١٣ أيار/مايو، وسبب دمارا كبيرا فيها. وأغتنم هذه الفرصة للاعراب عن عميق امتناني لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي استجابت تلقائيا في هذه المناسبة وقدمت دعمها المعنوي والمادي، وقت حدوث هذه الكارثة الوطنية. وأغتنم هذه الفرصة أيضا للاعراب عن امتناننا للأمين العام على استجابته السريعة بتقديمه للمعونة والمساعدة تخفيفا لمشقة ومعاناة الشعب المنكوب.

ففي فترة نصف ساعة تقريبا، تسبب الاعصار في وفاة ما يزيد عن ١ ٠٠٠ شخص وحطم حياة نحو ٨٠ ٠٠٠ شخص. ويعالج حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص أصيبوا إصابات خطيرة بالمستشفيات الموجودة في منطقة الكارثة أو قريبا منها. ويقدر أيضا أن نحو ١٩ ٩٦٥ هكتارا من أراضي المحاصيل قد دمرت. ورغم كل هذا الدمار، أود إبلاغ الجمعية العامة أن حكومة بنغلاديش نجحت في تعبئة ما يكفي من القوى العاملة والموارد لتخفيف معاناة المكروبين. وتعمل الوكالات الوطنية المعنية على مدار الساعة، دون راحة أو كلل، لتوفير المساعدة والعون وتستمر أنشطة الاغاثة والانعاش بكل همة.

ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة أن من حسن حظ حكومة بنغلاديش أنها استطاعت هذه المرة أن تتحكم، وحدها، بالحالة الشاملة الناتجة عن الاعصار المدمر.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وقد أدت مرونة الشعب إلى زيادة قدرة الحكومة على التغلب على هذه المأساة الخطيرة والمروعة.

مرة أخرى، باسم شعب وحكومة بنغلاديش، أود أن أعرب عن أعمق مشاعر الامتنان لكم، سيادة الرئيس، ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وللأمين العام، وللأجهزة المتصلة بهذه المنظمة الموقرة، لتجمعهم حول بنغلاديش في تقديم كل دعم بسخاء في هذا الوقت الذي تعاني فيه امتنا من مأزق رهيب وصعب.

**البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)**

**تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى**

**(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/50/775/Add.1)**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفقرة ٤ من الوثيقة A/50/775/Add.1، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة بتعيين السيد ايفغيني دينيكو عضوا في لجنة الاشتراكات لمدة عضوية تبدأ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

هل أعتبر أن الجمعية تود تعيين الشخص الموصى به أعلاه؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا اختتمنا نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

**البند ٢٣ من جدول الأعمال (تابع)**

**إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما:**

**مشروع قرار (A/50/L.73)**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو ممثل فنزويلا لعرض مشروع القرار A/50/L.73.

**السيد دي روخاس** (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني ويسرني جدا أن أعرض مشروع القرار A/50/L.73، الذي يتضمن نتائج المشاورات غير الرسمية التي جرت على مدى الأشهر الستة الماضية بشأن البند ٢٣ من جدول الأعمال، عملا بالقرار ١٦٢/٤٨. واسمحوا لي أن أقول إنه من دواعي الامتنان الشديد لجميع الوفود الحاضرة أن تكون أمامنا، أخيرا، النتيجة الناجحة للعمل الشاق الذي تم بشأن هذه القضايا الحساسة، والذي بذل فيه كم كبير من الجهد المشترك. والآن نستطيع بصدق أن نهنئ أنفسنا، عن جدارة، على الكمية الكبيرة للعمل المنجز وأن نقدر كامل نطاقه.

وقد عقدنا منذ اللحظة التي تفضلتم بها، سيدي الرئيس، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بتكليفي بتنسيق هذه المشاورات، ما مجموعه ٣٦ يوما كاملا من الاجتماعات، بالإضافة الى الكثير من المشاورات "غير الرسمية المعقودة عرضا" أو اجتماعات "الأروقة" - التي نسقتها في كثير من الحالات وفود معينة كرست بسخاء وقتها وجهودها للعمل بوصفها وسيطة - وأجرينا كذلك عددا لا يحصى من الاتصالات الفردية والمناقشات الداخلية المشتركة داخل المجموعات المختلفة. وفي نهاية المطاف أدى كل هذا النشاط المكثف الى التوصل قبل بضعة أيام الى مشروع القرار التوافقي المعروض علينا اليوم.

وقد عملت الوفود على مشروع القرار هذا بمثابرة وتفان يدعوان الى الإعجاب. ولم تخفق أبدا في الاستجابة لطلبات عقد دورات واجتماعات إضافية، على الرغم من انعقاد الكثير منها في ظروف غير مريحة، ودون خدمات الترجمة الشفوية أو غيرها من الخدمات، وفي ساعات غير منتظمة وفي أسوأ الأحوال الجوية. وهذا يؤكد بما يتجاوز الشك التزامها الراسخ بهدف تعزيز أممنا المتحدة واستعدادها لإيجاد السبل لتخطي العقبات التي قد تعيق طريقها. وأود أن أقول إنني ممتن لها جميعا امتنانا عميقا وسأظل دوما على ثقتها المستمرة والسخية وصبرها وتعاونها.

ونحن جميعا، سيدي الرئيس، ندين لك بالشكر الخاص. وكما قلت من قبل، إن مناقشاتنا لم تكن سهلة بسبب أهمية الكثير من المسائل وحساسيتها. ففي عدد من المناسبات ظهرت حالات صعبة بدت كأنها لا مخرج منها. وبدت ممارستنا على وشك الانهيار.

وفي إحدى هذه الحالات، وأحرجها إطلاقا، تفضلتم فقررتم الاشتراك شخصيا في عملنا وتشجيع إجراء سلسلة من المشاورات تكشف أنها كانت حيوية وحاسمة بالنسبة للنتيجة الإيجابية التي حققناها في النهاية. ونحن نعتقد أن تدخلكم الشجاع والفعال يمكن أن يكون مثالا ومصدر إلهام بالنسبة لعمل الجمعية وعمل جهازنا في المستقبل. ومرة أخرى، باسمنا جميعا، أشكركم جزيل الشكر.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا الصادق للفريق التقني الكفء والفعال التابع للأمانة العامة - وبالتحديد شعبة تنسيق السياسات وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، برئاسة السيد مايلز ستوبي - على الدعم المتواصل الذي قدمه لفريقنا ولي شخصيا، على الرغم من أن هذا الدعم تطلب جهودا تتجاوز بكثير وظائفه وساعات عمله العادية. وعندما يرى المرء هذا النشاط المحفز والسخي من جانب موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة، فإنه يدرك مدى إجحاف وخطأ الإشارة إليهم، وبطريقة غير مسؤولة وعابرة في أحيان كثيرة بأنهم جهاز صعب الاستعمال وجامد وعديم الكفاءة ولا فائدة منه.

ودون أن أحاول أن أقدم موجزا شاملا لمضمون مشروع القرار هذا - الذي كما نرى جميعا بغنى عن التوضيح ويشمل مجموعة واسعة من المسائل والمواضيع - أود أن أشير بإيجاز الى بعض جوانبه التي تبدو لي ملفتة للانتباه بشكل خاص، وفي بعض الحالات بسبب طابعها، وفي حالات أخرى بسبب ما توليها الوفود من أهمية خاصة.

فيما يتصل بمسألة تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، فإن مما له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية هو، أولا، الدعوة الجديدة الى الزيادة الكبيرة لموارد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، وإلى بذل جهود مكثفة لتعبئة الإرادة السياسية من أجل تحقيق ذلك. كما يطلب أن تنظر الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جميع جوانب تمويل الأنشطة التنفيذية، بما في ذلك آليات التمويل الثلاث: الطوعية والمتفاوض بشأنها والمقررة. ويطلب من الأمين العام أن يعد تقريرا يحلل مختلف المقترحات التي تم تقديمها بشأن مصادر وطرائق التمويل المبتكرة ويقدم آراءه في المزايا والعيوب المقترنة بكل منها.

وسيتقرر أن تستعرض الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين طرائق التمويل الجديدة المذكورة في مشروع القرار. وفي سياق هذا الاستعراض سيتخذ قرار بشأن مستقبل مؤتمر إعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية. وهذا يعني أنه إذا حققت الطرائق الجديدة، كما نأمل فيه جميعا، نتائج إيجابية ومرضية، فقد يكون من المحتمل احتمالا كبيرا جدا دمج آليات أخرى، وأن مؤتمر إعلان التبرعات في عام ١٩٩٦ قد يكون آخر مؤتمر في شكله الراهن.

وإذ أنتقل الى مسائل متصلة بالجمعية العامة، يؤكد مشروع القرار من جديد على الحاجة الى تشجيع قدر أكبر من التماسك والتكامل بين أعمال اللجنتين الثانية والثالثة، وإلى دراسة أساليب النظر بطريقة أكثر تنسيقا في المسائل المتصلة بالمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، يعلن أنه ينبغي ألا تبدأ المناقشات في هاتين اللجنتين إلا بعد انتهاء المناقشة العامة في الجلسات العامة للجمعية العامة. وينص أيضا على استكشاف إمكانية اختيار موضوع رئيسي أو موضوعات رئيسية لتركيز المناقشة الموضوعية في إطار كل "مجموعة" في جدول الأعمال. ومما له أهمية خاصة وجود الاتفاق على هيكل جديد لجدول أعمال اللجنة الثانية وتوزيع بنوده.

وفي مجال الوثائق، يدعو مشروع القرار الى زيادة استخدام الوثائق المرجعية في عمل اللجنة الثانية، مثل الدراسات والتقارير السنوية التي تعدها الأمانة العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومؤسسات بريتون وودز، والى إمكانية التقديم المشترك للتقارير من أمانات هذه الهيئات ومنظمة التجارة العالمية. ويدعو أيضا الى مواصلة بذل الجهود لإتاحة توزيع الوثائق بشكل ألكتروني، ولا سيما من خلال شبكة "انترنت".

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي - التي، كما ترون، كرس لها الجزء الأكبر من مشروع القرار - يجري التأكيد مجددا على أنه ينبغي للمجلس أن يمارس سلطته في اتخاذ مقررات نهائية بشأن أنشطة هيئاته الفرعية وبشأن المسائل الأخرى المتصلة بما يقوم به من التنسيق ووظائف

توجيهية عامة على مستوى المنظومة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من ميادين.

وسيتقرر أن تعقد دورة موضوعية مركزة على مسائل محددة لمدة أربعة أسابيع، بدلا من خمسة أسابيع، في شهر تموز/يوليه من كل عام. وسيجري تحسين الاستعدادات للدورة بالقيام، في جملة أمور، بالاستخدام الأكثر فعالية لدورة المجلس التنظيمية والمشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية التي يعقدها مكتب المجلس خصيصا لمعالجة تلك المسائل وإبراز القضايا والتوصيات التي تستدعي نظر المجلس فيها واتخاذ إجراء بشأنها. وسيطلب الى المكتب أن يجتمع بصورة منتظمة، وأن يواصل ممارسة دور الوساطة، وأن يبقى على علم بمداولات الآليات الحكومية الدولية ذات الصلة خارج منظومة الأمم المتحدة.

ويؤكد مشروع القرار على ضرورة تعزيز نتائج كل دورة يعقدها المجلس وجعلها عملية المنحى، وخاصة على أن تكون نتيجة الجزء الرفيع المستوى عموما في شكل استنتاجات متفق عليها، تتابع بأنشطة تكميلية تقوم بها جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفيما يتعلق بجزئي التنسيق والأنشطة التنفيذية، يوضع التأكيد على قرار أن تسند الى الجزء السابق وظائف الاجتماعات المشتركة الحالية للجنة التنسيق الإدارية ولجنة البرنامج والتنسيق؛ وفيما يتعلق بالجزء اللاحق، يطلب من مجالس إدارة البرامج والصناديق أن تقوم، بغية تجنب تكرار المناقشات، بتسليط الضوء في تقاريرها الى المجلس على القضايا التي تتطلب دراسة وأن تحدد ما يتعين اتخاذه من إجراءات. وبالمثل، فيما يتعلق بالجزء العام، يطلب من الهيئات الفرعية أن تضمن تقاريرها موجزا للأنشطة التنفيذية وأن تبين بكل وضوح استنتاجاتها وتوصياتها والقضايا التي تتطلب استرعاء انتباه المجلس إليها أو البت فيها.

وينص المشروع أيضا على أنه يمكن للمجلس، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، أن يعقد دورات استثنائية لتناول التطورات الملحة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي التي تتطلب إرشادا وتنسيقا من المجلس. وينص أيضا على أنه ينبغي للمجلس، بغية تحسين الاتصال والتعاون بين المجلس والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، أن يحدد موعد اجتماع رفيع المستوى خاص بشكل دوري قبيل أو بعيد الاجتماعات شبه السنوية التي تعقدها مؤسسات بريتون وودز، وذلك للإفادة الى أقصى حد ممكن من المشاركة الوزارية ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالهيئات الوظيفية وأفرقة الخبراء التي تقدم تقارير إلى المجلس، فقد تقرر استعراض ولايات هذه الهيئات والأفرقة وغيرها من الأجهزة وعضويتها ووظائفها وطرائق عملها قبل نهاية الدورة الثانية والخمسين للجمعية، بغية تعزيز كفاءة دراساتها وتنسيقها ونتائج أعمالها، وقد تم إدراج أسماء بعضها. وعلاوة على ذلك، سيضطلع المجلس بإجراء استعراض للهيئات الإقليمية بهدف تعزيز فعاليتها. ولقد تقرر إيقاف نشاط مجلس الأغذية العالمي؛ وستستوعب وظائفه منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي.

وفيما يتعلق بعمل المجالس الإدارية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة للتنمية، ثمة دعوة إلى عدة أمور من بينها مواصلة الجهود الرامية إلى خفض تكاثر الجلسات وتداخلها طوال العام وإلى النظر على أساس منتظم في التعديلات المحتملة لجداول أعمالها وطرائق تقديم تقاريرها واستعراض عدد الجلسات والدورات وتواترها. وطُلب أيضا تسهيل المشاركة الفعالة للدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب في المجالس التنفيذية واستعراض الأحكام ذات الصلة وطرائق العمل، وإذا اقتضى الأمر دراسة أنظمتها الداخلية.

ويقدم مشروع القرار أيضا عددا من التوصيات للأفرقة العاملة الأخرى في الجمعية، وهي الأفرقة التي تدرس حاليا مسائل تتصل بإعادة التشكيل والتنشيط، وبخاصة الفريق العامل المعني بخطة للتنمية، والفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وتحديدا يطلب إلى الفريق الذي سبق ذكره إجراء استعراض مفصل للعلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة، وخصوصا استعراض المسائل المتصلة بتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، واحتمال تعزيزها أيضا مع منظمة التجارة العالمية، وبخاصة عملا بقرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧.

ويطلب إلى الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة دراسة تعزيز استخدام ما يطلق عليه "الآليات الابتكارية" في الجمعية العامة في سياق مناقشته المتصلة بجميع اللجان الرئيسة التابعة للجمعية العامة. ويضطلع هذا الفريق أيضا بدراسة أداء وطرائق عمل لجنة البرنامج والتنسيق، بهدف إيجاد طرق لتحسين وظائف التنسيق البرنامجي في منظومة الأمم المتحدة برمتها. ومن المحتمل جدا أن يتقرر في سياق هذا الاستعراض إيلاء اهتمام خاص لمسألة تنسيق الوظائف والمسؤوليات الحالية التي تضطلع بها لجنة البرنامج والتنسيق مقابل تلك التي يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه.

وإذا انتقلنا إلى المسائل المتصلة بالأمانة العامة، فإن هذا الفريق العامل الرفيع المستوى نفسه يناط به استعراض إمكانية إنشاء ولايات ذات مدة محدودة وموحدة لرؤساء البرامج، والصناديق والأجهزة الأخرى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وأن الفريقين العاملين كليهما المشار إليهما سابقا سيكلفان باستعراض هيكل الأمانة العامة وأدائها الحاليين، بما في ذلك الادارتان الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانية إنشاء منصب نائب الأمين العام للتعاون والتنمية الدوليين.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتنسيق بين الوكالات والأمانة العامة ينص مشروع القرار على أن اللجنة الإدارية للتنسيق ينبغي أن تكون لها وظيفة معززة للتنسيق فيما بين الوكالات بين هيئات المنظومة وينبغي أن تواصل الاستفادة من الاجتماعات الدورية لمسؤولي الأمانة العامة الرفيعي المستوى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وفي كلتا الحالتين تحت إشراف سلطة الأمين العام، وأن تقوم بتقديم تقارير منتظمة بشأن جميع هذه المسائل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يذكر مشروع القرار بأهمية تطبيق أحكام المادة ١٠١ من الميثاق والقرارات ذات الصلة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أرجو أن تسمحوا لي بالكلام بضع دقائق لأتقدم ببعض الأفكار الشخصية بشأن المسألة المعروضة علينا الآن وبشأن مستقبل عملنا المتعلق بهذه المسائل. وكما لا حظنا في عملنا بشأن "خطة للتنمية" فإن المسألة الأساسية التي تحظى بجهد الاصلاح برمته ربما تتمثل بالنسبة للبلدان النامية في تعزيز مركز، هنا في الأمم المتحدة، تناط به المناقشة والدراسة السياسية للمسائل الرئيسية المتصلة بالتنمية والتعاون الدولي. وكما قيل مرارا وتكرارا، فإن الأمم المتحدة محفل فريد، ليس فقط من حيث أن جميع بلدان العالم ممثلة فيها تمثيلا ديمقراطيا، بل أيضا من حيث قدرتها على معالجة جميع هذه المسائل من منظور شامل ومتماسك وموحد. وكان هذا هو رأي مؤسسي منظومة الأمم المتحدة قبل نصف قرن عندما عملوا بحكمة على القيام بعدة أمور من بينها إنشاء روابط عضوية بين المركز السياسي للمنظومة والوكالات الفرعية التي تتولى المسؤولية عن المسائل القطاعية.

ونحن اليوم بحاجة للعودة إلى تلك الرؤية الأولى وتحديثها بتحسين آليتنا الحكومية الدولية العاملة - كما أشار إلى ذلك مشروع القرار المعروض علينا - وبتحديث وتعزيز مجالات عمل الأمانة العامة ذات الصلة وبتنشيط العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة. وفي الواقع يستحيل تصور تحقيق للتقدم الاقتصادي والاجتماعي العالمي والمستدام الذي يستند إلى الانصاف والتضامن دون مفهوم شامل ومتماسك للتعاون من أجل التنمية - ودون وجود عنصر أخلاقي حيوي أيضا، كما يذكر الأمين العام - ودون فهم وتنسيق هنا في الأمم المتحدة بطريقة لا تكون مفككة ومبعثرة، وربما غير متسقة.

وكيف يمكننا أن نوفر للأمم المتحدة سلطة ومصداقية كافيتين للنظر على نحو فعال في هذا المحفل في مسائل اقتصادية عالمية رئيسية؟ وكيف يمكننا أن نحقق إجراء حوار متجدد وضروري بين الشمال والجنوب، نتمكن من خلاله، مثلا، من أن نطرح هنا ونناقش جميعنا، العديد من المسائل الهامة التي تجري مناقشتها سواء في مؤسسات بريتون وودز وحدها، أو على نحو منفصل من جانب البلدان الكبيرة المنضوية في مجموعات مثل مجموعة الدول السبع؟ وان هذا هو التحدي الكبير الذي نواجهه بالتحديد. ونعتقد أن مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده يمكن أن يشكل خطوة جديدة وهامة في هذا الاتجاه وأنه، كما أشار العديدون، ينبغي أن يسهم إسهاما سياسيا هاما وكبيرا في عمل الأفرقة العاملة التي تتناول الآن مسائل الاصلاح في الأمم المتحدة، وبخاصة المسألتين اللتين أتيت على ذكرهما.

ونرى أن هذا قد يتطلب القيام بدراسة متعمقة للجوانب الخلافية جدا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي التي بالرغم من ذلك تقع في صلب هذه المسائل. فعلى سبيل المثال، سيتعين علينا مواصلة تحليل مسألة المجلس الاقتصادي والاجتماعي برمتها، بما في ذلك - ولِمَ لا؟ - مختلف المقترحات المقدمة والمتصلة بإمكانية تحويله إلى شكل من الأشكال التي أطلق عليها، من جملة أمور أخرى، "مجلس الأمن الاقتصادي". ومع أن هذا الموضوع لم يعالج تحديدا في مناقشاتنا بشأن مشروع القرار هذا، فإنه أثير على نحو متواتر كمسألة من المحتمل أن تكتنفها طائفة واسعة من الآراء، ومواقف مختلفة جدا، بطبيعة الحال، كما أنها مسألة تستقطب قدرا كبيرا من الاهتمام.

وبالمثل، فإنه بعد مرور ٥٠ عاما على انعقاد مؤتمر نيو هامبشير، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون قادرا على دراسة مقترحات بأن يضطلع، تحت رعاية الأمم المتحدة وفي ضوء مبادئها الأساسية للتعاون الدولي، باستعراض لولايات المؤسسات المالية الدولية ووظائفها وطرائق عملها - بما في ذلك أن يستعرض، عند الاقتصاء، اتفاقاتها التي تستند إليها - وبالمثل، إجراء دراسة تتعلق بالتجارة التي أدت إلى قرار الانطلاق بجولة أوروغواي من أجل محاولة البدء بالاضطلاع على نحو فعال وشامل بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر هافانا ١٩٤٨. ولقد أقتُرح البدء بذلك، مثلا، في المؤتمر الدولي المقترح المعني بتمويل التنمية، والذي يمكن إعداده وعقده بدعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وينبغي ألا نخشى مناقشة أي من هذ المسائل الدقيقة والأساسية، على نحو جدي ونزيه، إذ أننا كما دللت على ذلك مفاوضاتنا مرة أخرى - في هذه المنظمة، فيما يتعلق بهذه المسائل - عززنا أكثر فأكثر قاعدة توافق الآراء، وأن أراء ومصالح جميع البلدان، حتى أضعفها، ستحترم دوما وتؤخذ في الاعتبار.

وكما نرى، لكي نحقق أهدافنا، لسنا بحاجة لأن نشطّ. وينبغي ألا يكون ضروريا إنشاء أجهزة ووكالات جديدة للأمم المتحدة، أو نغير القائم منها تغييرا جذريا. وسبب هذا، أولا، أن الجمعية العامة قد ترسخت دون منازع بوصفها الساحة السياسية العالمية الأولى، التي يجب أن يحال إليها كل شيء، عاجلا أم آجلا، بطريقة أو بأخرى. وثانيا، لأن من المعترف به أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه الجهاز التنسيقي المركزي الذي نص عليه الميثاق بوضوح، بالإضافة إلى آليته الفرعية، يمكن وينبغي تحسينه وتعزيزه إلى حد أكبر بكثير مما جرى حتى الآن، وانه يمكنه بذلك أن يصبح قادرا على أن يكون فعالا بصورة استثنائية. وأخيرا، أعتقد أن هناك توافقا في الآراء على أن الشرط الضروري لتحقيق إصلاح حقيقي ومتكامل للمنظمة والمنظومة ككل هو التوصل إلى حل حاسم للأزمة المالية الراهنة، أو أزمة المدفوعات، أو كما يحلو للبعض أن يسميها.

ومع استمرار الثقة المتبادلة، وحسن النوايا والإرادة السياسية الثابتة من جانب الجميع، سنتمكن من البناء ومن تحقيق الكثير فيما يتعلق بتلك القضايا الأولية، فضلا عن القضايا التي ستنشأ دون شك مستقبلا.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/50/L.73. أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

**السيد بيرفيلييف** (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أنه، وفقا لما ورد في الفقرة ٣ من مشروع القرار A/50/L.73، تطلب الجمعية العامة من الأمين العام تنفيذ ما يندرج في نطاق مسؤوليته من تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، على النحو الوارد في المرفق الأول لمشروع القرار المذكور. وفي الفقرة ٤، تطلب الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

وستترتب على اعتماد مشروع القرار ومرفقه الأول آثار في برنامج عمل المنظمة. وعلى وجه الخصوص، سيؤدي تقصير فترة انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خمسة أسابيع إلى أربعة أسابيع، ووقف الاجتماعات المشتركة للجنة التنسيق الإدارية ولجنة البرنامج والتنسيق، ووقف أنشطة مجلس الأغذية العالمي إلى تخفيضات في الإنفاق ستنعكس في تقرير الأداء.

وفي الوقت نفسه، مطلوب من الأمين العام أن يقدم عدة تقارير إضافية. وفي حين أنه سيبذل كل جهد ممكن لاستيعاب هذه المسؤوليات الإضافية، فإن الأمين العام ملزم بذكر الآثار المترتبة على هذه القرارات بالنسبة لعبء عمل الأمانة العامة من حيث الجودة في إنتاج الوثائق وحسن توقيتها، في ضوء تخفيضات الميزانية التي أمرت بها الجمعية العامة بالنسبة لفترة السنتين الحالية.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/50/L.73 المعنون "تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/50/L.73؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٢٧/٥٠).

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يريدون التكلم تعليلا للتصويت، اسمحوا لي أن أذكر الوفود أن بيانات تعليل التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد بيروكال سوتو** (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): باسم حكومة كوستاريكا، وبصفتي رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أعرب عن مشاعر الحزن العميق والتضامن فيما يتصل بالكوارث الطبيعية التي سببت ضررا جسيما في بنغلاديش في الأيام الأخيرة. وأود أن أبلغ حكومة بنغلاديش أن مجموعتنا على استعداد للاضطلاع بأية مهمة تطلب منها من أجل المساعدة على تشجيع أقصى قدر ممكن من التعاون الدولي في الجهود المبذولة لإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي في بنغلاديش. إن الأعمال والجهود التفاوضية التي تم الاضطلاع بها على مدى الأسابيع الأخيرة في الفريق العامل المعني بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما ذات أهمية بالغة في سياق عملية إصلاح وإعادة تشكيل الأمم المتحدة بصورة عامة.

إن إتمام هذه المداولات بنجاح في ١٥ أيار/مايو وجلسة الجمعية العامة اليوم تعبير واضح عن الرغبة في التغيير التي تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إن عملية الإصلاح وإعادة التشكيل جارية. ولا شك أن الطريق أمامنا طويل؛ وأنه يتعين إتمام عدد من المفاوضات العامة ومعالجة خلافات عميقة. ولكن الخطوة الأولى قد اتخذت.

وبصفتي رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أولا أن أتوجه بالشكر والتهنئة إلى السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، رئيس الجمعية العامة، على مبادراته التي جاءت في الوقت المناسب، ومكنت الفريق العامل من تحقيق نتائج ملموسة. ومما أدى بدرجة كبيرة إلى تسهيل صياغة القرار الذي اتخذته الجمعية العامة توا توسط الرئيس بشكل مناسب وبذكاء. أود أيضا أن أتقدم بالتهنئة إلى السفير أوسكار دي روخاس، نائب الممثل الدائم لفنزويلا، على توجيهه لهذه المفاوضات المعقدة بصبر وحزم.

ومما لا شك فيه أن القرار الذي اتخذناه توا مثال لما يمكن أن تحققه المفاوضات البناءة والتعاون البناء فيما بين المجموعات والوفود جميعها. وعلى الرغم من أن العملية كانت شاقة وعسيرة، فقد أبدى كل جانب المرونة والاستعداد للتفاوض وتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى توافق في الآراء. وكانت النتيجة مشروع القرار الذي اتخذت الجمعية العامة إجراء بشأنه توا.

إن مهمة إعادة التشكيل المذكورة ليست عملية منفردة بل أنها عنصر هام في عملية الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة. ويجب ربطها بالعمل الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بخطة للتنمية، والفريق العامل الرفيع المستوى والمفتوح العضوية بتعزيز منظومة الأمم المتحدة والفريقان العاملان المعنيان بخطة للسلام وبإصلاح مجلس الأمن.

وقد كانت البلدان النامية رائدة في عملية الإصلاح هذه. وقد بينت مجموعة الـ ٧٧ والصين بحزم أن الأمم المتحدة عليها أن تستجيب بصورة ملائمة للتحديات الجديدة في الحالة الدولية ولمطالب الدول الأعضاء. وينبغي أن يتم هذا التغيير باستراتيجية وأهداف محددة بوضوح، وإلا لن تكون فعالة أو دائمة. ولذلك ينبغي مباشرة عملية الإصلاح بأسلوب متسق ومتكامل. إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الفريق

العامل المعني بالتنشيط وإعادة التشكيل خطوة هامة في سبيل الإصلاح الذي تؤيده مجموعة الـ ٧٧ والصين في الأمم المتحدة.

إن تأييدنا لعملية الإصلاح المذكورة واضح المعالم، ولا يستجيب أو يخضع لشروط من أي نوع. وليس في نيتي أن أعيد فتح باب المناقشة بشأن النقاط المختلفة للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة توا. اسمحوا لي فقط أن أبدي تعليقات وجيزة على بعض فقرات القرار التي تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن يكون موقفها مفهوما بوضوح بشأنها في سياق توافق الآراء الذي تم التوصل إليه مع المجموعات الأخرى.

إن المجال الأول الذي أود أن أبدي تعليقا بشأنه يتصل بتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ونود أن نعرب عن قلقنا لأنه، بعد سنتين من التفاوض، لم يتم التوصل إلى نتيجة بشأن مسألة التمويل في إطار الفريق العامل للجمعية العامة المعني بطرائق جديدة لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. في الواقع، فإن التقريرين اللذين قدمهما الأمين العام إلى الفريق العامل لم يجر النظر فيهما جديا قط. ونأمل أن تحدد مجالس إدارة الصناديق والبرامج أهدافها في أقرب وقت ممكن، بما يتفق مع هذا القرار. وفي هذا الصدد، وما زالت مجموعة الـ ٧٧ والصين تشعر بقلق بسبب أوجه عدم اليقين التي تكتنف النظام الحالي القائم على التبرعات المقدمة من البلدان المانحة وآثارها على توفر الموارد الأساسية.

وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات لأنشطة التنمية، ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن مؤتمر إعلان التبرعات فرصة لتجديد التزام الدول الأعضاء بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. ونحن نكرر ذكر رأينا الذي مؤداه أن المؤتمر يوفر محفلا مفيدا لزيادة الوعي بأهمية برامج التنمية التي تقوم المنظمة العالمية بتعزيزها وتنفيذها ولإيجاد الدعم لها.

وفي السنوات الأخيرة، زاد عدد كبير من البلدان النامية بالتبرعات المقدمة منها لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وهي تعتبر مؤتمر إعلان التبرعات بمثابة منبر للإعراب عن إرادتها السياسية للمشاركة في تقاسم العبء المالي. ولذلك ترى مجموعتنا أنه ينبغي المحافظة على الوضع القائم وألا يجري إلغاء المؤتمر إلى أن يتم استعراض الآلية الجديدة المقترحة.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد من جديد أن الدورة التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تظل الإطار الملائم لتنظيم اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتحضير لها. ونحن نفهم أنه ينبغي أن يقوم المكتب بدوره التيسيري بشكل يتسم بالشفافية وألا يتولى وظائف المجلس نفسه، في الواقع. إن الشفافية إحدى القواعد الأساسية غير المكتوبة للأمم المتحدة، وما تم الاتفاق عليه بالنسبة للمكتب ينبغي عدم تفسيره، بأي حال من الأحوال، بأنه إسناد وظائف جديدة إلى المكتب أو توسيع له. وموقف مجموعة الـ ٧٧ والصين محدد وواضح جدا في هذا الصدد.

ونؤكد أهمية دور لجنة البرنامج والتنسيق التي تتناول الاقتصاد والتنمية ليس هذا فحسب، بل تتناول برامج الأمم المتحدة جميعها. وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أنه ينبغي القيام بدراسة وتقييم وظائف التنسيق التي يقوم بها كل من لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وستقوم البلدان النامية بتنسيق مواقفها وتقديم وجهات نظرها في محفل التفاوض المذكور عن طريق لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتعتقد مجموعتنا أن المشاركة الفعالة للمراقبين من الدول الأعضاء في اجتماعات المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج من المسائل الأساسية في هذا القرار. ونرى أن فكرة المشاركة التقييدية في هذه المجالس لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الفعالية والكفاءة. على عكس ذلك، فهي محفل حكومي دولي، وينبغي أن تستفيد منظومة الأمم المتحدة مما يتسم به من طابع عالمي ومن تنوع في الآراء.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن توافق البلدان النامية على أن تكون فكرة المصالح الخاصة المبدأ الذي يسير إصلاح المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج على هداه. فمن الواضح أن من شأن ذلك أن يشكل مفارقة تاريخية في ضوء الزيادة الملحوظة في عضوية الأمم

المتحدة في السنوات الأخيرة، وضرورة أن يكون الإصلاح قائما على الاتجاهات الحالية لإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، والنهج القائم على المشاركة إزاء التنمية. وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين هذين الاتجاهين تأييدا شديدا.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين كانت ترحب باتخاذ قرار حازم بتخفيض عدد اجتماعات المجالس التنفيذية. فهناك تضارب بين الموافقة على تقصير فترة انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والاحتفاظ باجتماعات مجالس الإدارة الكثيرة العدد، مما يحد من قدرة الوفود الصغيرة، التي ينبغي ألا ننسى أنها تمثل أغلبية الدول الأعضاء، على المشاركة بشكل ملائم في مداولات المجالس التنفيذية.

وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين، تأييدا قويا، تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ومع ذلك، نؤمن بقوة أن هذا التنسيق ينبغي ألا يؤدي إلى تهميش الدور القيادي النشط للأمم المتحدة في مجال السياسة الاقتصادية وصنع القرار على نطاق العالم. فالحد من قدرة الأمم المتحدة يقوض المبادئ التي أرسيت بوضوح في ميثاق سان فرنسيسكو، والغايات والمبادئ التي تحث على مشاركة العالم النامي في منظومة الأمم المتحدة. إن تعزيز تلك القدرة، على النحو الذي تقترحه البلدان النامية، هو الهدف الأساسي لعملية إصلاح وإعادة تشكيل الأمم المتحدة. ونرى أن ولاية تعزيز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز يجب أن توضع في ذلك السياق.

وفيما يتعلق بفترة خدمة رؤساء برامج وصناديق الأمم المتحدة، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا تفهم ممانعة شركائنا في قبول فكرة التوزيع الجغرافي العادل والتناوب المنصف فيما بين المناطق المختلفة في التعيينات للمناصب العليا بأمانات هذه الصناديق والبرامج. ونرى أن هذا التوازن أساسي لعملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة وتعزيزها.

وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد أن المرفق الثاني قد وضع، بشكل منتظم، على أساس أولويات جدول أعمال اللجنة الثانية واللجنة الثالثة. وترى المجموعة أن خطة للتنمية ستعزز الحوار البناء بين البلدان بغية تعزيز وتنشيط التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق المشاركة في التنمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. فروح التعاون والمشاركة المذكورة سمة من سمات العصر في التسعينيات.

وكما قال نائبا رئيس الفريق العامل المعني بخطة للتنمية، فإن الوثائق المعدة منهما، وهي ما زالت قيد المناقشة، قد تمت صياغتها، في غالب الأمر، قبل معرفة النتائج النهائية للمفاوضات التي أجراها الفريق العامل بشأن إعادة التشكيل والتنشيط. ولذلك، يلزم تعديل النص وفقا لذلك كيما تصبح نتائج الفريق العامل متسقة مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم بتوافق الآراء.

وختاما، فإن عملنا المتمثل في تعزيز وإعادة تشكيل الأمم المتحدة يستهدف مواجهة التحديات الحالية والمقبلة، وكذلك تعزيز وزيادة التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، عكفت الدول الأعضاء، منذ بداية التسعينات، على القيام بجهد هام لتعريف العمل المشترك والحصول على توافق في الآراء بشأنه في مجالات حساسة مثل حماية الأطفال والبيئة وحقوق الإنسان، والحد من الكوارث الطبيعية، ومشاكل السكان، والتنمية الاجتماعية، وحقوق المرأة والمستوطنات البشرية. وتشكل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية برنامجا حقيقيا للعمل والنشاط بالنسبة للأمم المتحدة.

إن الإصلاحات التي اعتمدناها عملا بالولاية الأصلية المنصوص عليها في القرار ١٦٢/٤٨ ستوفر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوسائل اللازمة للوفاء على نحو أفضل وأكثر كفاءة بمسؤولياته وواجباته بموجب الميثاق.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل كوستاريكا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

**السيدة أولبرايت** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب الولايات المتحدة باتخاذ الجمعية العامة لهذا القرار الذي يهدف إلى المضي بإصلاحات الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزها. ونثني على السفير أوسكار دي روخاس، ممثل فنزويلا ورئيس الفريق العامل على ما أبداه من الصبر والمثابرة والقدرة على القيادة في جمعنا على تحقيق هذه النتائج.

ونتوجه إليكم، سيادة الرئيس، بشكر خاص على ما قمتم به من دور بناء في استمرار العملية وتسهيل المفاوضات.

وتعتبر حكومتي هذا القرار تقدما مفاجئا كبيرا في جهودنا الجماعية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، فهو يكمل الإنجازات التي حققت في مؤتمر الأمم المتحدة التاسع للتجارة والتنمية، في جنوب أفريقيا، قبل أسبوع، فضلا عن التقدم المحرز في اجتماعات اللجان الإقليمية المختلفة للأمم المتحدة. وستؤدي هذه الخطوات معا إلى زيادة زخم الاتجاه نحو الإصلاح في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. إن ما نعنيه بالإصلاح هو وجود أمم متحدة تخدم الشعوب التي تمثلها حكوماتنا خدمة أفضل وأكثر كفاءة.

ويتضمن القرار المطروح علينا عدة أحكام تعتقد حكومتي أنها جديرة بأن تحظى برضا واعتزاز جميع الأعضاء. ومن بينها أحكام ترمي، أولا، إلى تعزيز المساءلة بما في ذلك الإشراف على الميزانية والتقييم؛ وثانيا، تشجيع الخبراء الخارجيين والمنظمات على الاشتراك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وثالثا، تشجيع التنسيق بين رؤساء الوكالات والإدارات، وبين الأجهزة الفرعية؛ ورابعا، تنبيه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى توجيه تركيز أكبر وموارد أكبر على العمل وليس الكلام والاستغناء عن التقارير غير الضرورية؛ وخامسا، تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض اللجان الوظيفية والاقتصادية الاقليمية بهدف رفع كفاءة وفعالية هذه الأجهزة؛ وسادسا، تحسين الاتصالات والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛ وسابعا، الاستغناء عن الأجهزة غير المجدية مثل مجلس الأغذية العالمي؛ وثامنا، تحاشي ازدواج الاجتماعات مثل الاجتماع المشترك السنوي للجنة البرامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية والشروع في اتخاذ خطوات للتوقف عن عقد المؤتمر السنوي لإعلان التبرعات.

هذه أهداف هامة، وقرارنا بالتحرك صوبها يبين أن روح الاصلاح عريضة القاعدة ومتنامية. بيد أن الإصلاح ليس مجرد عمل عارض بل عملية مستمرة. وقرار اليوم ما هو إلا خطوة على ذلك الدرب. وستتبعها خطوات أخرى عديدة. ويتجلى هذا في القرار ذاته، الذي ينشئ إطارا للنظر في المستقبل في المسائل التي ليس بمقدورنا أن نتفق عليها اتفاقا كاملا في هذه المرحلة. وعلى سبيل المثال شعرت حكومتي بخيبة الأمل من أننا، في هذا القرار، لم نعترف اعترافا أكثر رسمية باستخدام المكتب الموسع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكنا نود أن نكفل تعزيز الدور

التنسيقي للمجلس وذلك بأن نكلف ذلك الجهاز بالقيام بوظائف لجنة البرامج والتنسيق ذات الصلة، وكنا نود وقف الأخذ بنظام تعاقب الدورات الموضوعية للمجلس.

وفضلا عن ذلك، في حين كنا نفضل الوقف التام لمؤتمر إعلان التبرعات، قبلنا النتيجة التوافقية بشأن تلك المسألة. ونحن نفعل ذلك على أساس أن مؤتمر إعلان التبرعات في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة سيكون آخر تلك المؤتمرات المقرر عقدها انتظارا لنتيجة الاستعراض المطلوب في هذا القرار.

وحيثما ينشئ هذا القرار عملية ومحفلا لمواصلة النظر في المسائل التي لم يبت فيها بعد، سيواصل وفدي المطالبة بإلحاح بإجراء هذه الإصلاحات. وحيثما لم يتضمن هذا القرار شيئا، كما في حالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فستواصل الولايات المتحدة استطلاع فرص متميزة للتعجيل بهذه الإصلاحات.

وخلاصة القول إن الولايات المتحدة تؤمن بأن هذا القرار قرار هام وسيسهم إسهاما هاما في تحقيق هدفنا المشترك وهو زيادة فعالية وانتاجية منظومة الأمم المتحدة. وهو يشكل منجزا كبيرا آخر على درب تنشيط الأمم المتحدة، لكن لا يزال هناك قدر كبير من العمل ينبغي إنجازه. وحكومتي ملتزمة بالعمل مع جميع الدول الأعضاء باعتبارها شريكة في هذا المسعى، ونتطلع إلى تحقيق منجزات كبيرة أخرى في الأسابيع والأشهر المقبلة.

وختاما أود أن أتقدم بتعازي حكومتي إلى جميع الذين عانوا الكثير خلال الكارثة الطبيعية في بنغلاديش، التي سمعنا عنها في بداية هذه الجلسة.

**السيد فولتشي** (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتشاطر هذا البيان البلدان التالية المرتبطة بالاتحاد وهي: استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا. كما تشاطر النرويج الاتحاد في هذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرار القاضي باتخاذ تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ونؤمن بأن القرار يشكل خطوة إلى الأمام في مساعينا من أجل تعزيز فعالية وكفاءة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك في المحافل التي توفر التوجيه والتنسيق والإشراف. وفي رأينا، يظل القرار ١٦٢/٤٨ أحد الأعمدة الرئيسية لجهودنا في هذا الصدد. ويتضمن القرار المتخذ تواخطوات هامة أخرى إلى الأمام.

ومما يبعث على ارتياحنا التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

والاتحاد الأوروبي ينظر بعين الاستحسان إلى القرارات المتصلة بتشجيع تحقيق قدر أكبر من الترابط والتكامل بين أعمال اللجنتين الثانية والثالثة، وضرورة إجراء دراسة أكثر تنسيقا للمسائل ذات الصلة بمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. ومما لا يقل ايجابية تعزيز أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتصل بإعداد أجزائه ونتائجها. ويعزز دور هيئة المكتب بوصفها الميسر ويجعل أكثر استجابة للاحتياجات التنظيمية للمجلس وأعماله التحضيرية.

والاتحاد الأوروبي ينظر نظرة إيجابية جد إلى القرار بالقيام باستعراض كامل للجان الوظيفية وأفرقة الخبراء واللجان الإقليمية. وأخيرا هناك قرارات لا تستتبع إصلاحات هيكلية كبيرة ومع ذلك فإنها ذات قيمة رمزية هامة تشهد على إرادة الجمعية العامة في ترشيد استخدام الموارد وأقصد قرارات إلغاء مجلس الأغذية العالمي، وتقصير الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خمسة إلى أربعة أسابيع، وإلغاء بعض الاجتماعات الأخرى واحتمال إلغاء مؤتمر إعلان التبرعات.

ومع ذلك هناك مجالات كان الاتحاد الأوروبي يأمل أن يتخذ فيها قرار أشد تطلعا إلى الأمام. والواقع أننا كنا نفضل اتخاذ قرار فيما يتصل بزيادة الاستعانة بآليات ابتكارية في عمل اللجنتين الثانية والثالثة واتخاذ تدابير أكثر حسما لتقوية التعاون بين اللجنتين وكنا نأمل في اتخاذ قرار أكثر صراحة لصالح عقد جلسات مشتركة في حالات معينة.

والآن سيتعين علينا كفالة المضي قدما، على النحو الواجب، بجميع عمليات الاستعراض المتوخاة في القرار. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إجراء مزيد من

المناقشات المثمرة في سياق الفريقين العاملين، الفريق المعني بخطة للتنمية والفريق المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وختاما، أود أن أعرب عن التقدير الأكبر الذي يكنه الاتحاد الأوروبي للسفير أوسكار دي روخاس، الذي بفضل تفانيه وصبره وجهوده التفاوضية الدؤوبة أمكن الاختتام الناجح لهذه المفاوضات.

وأخيرا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، اسمحوا لي أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن امتناننا لالتزامكم وحماسكم وإشرافكم النشط على المفاوضات.

وقبل أن أختتم اسمحوا للاتحاد الأوروبي أن يشاطر التعازي الموجهة لحكومة وشعب بنغلاديش على الحادث المأساوي الذي وقع اليوم.

**السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود الوفد الروسي أن يشاطر عبارات الشكر الموجهة لكم، سيدي الرئيس، وأن يؤكد على امتنانه العميق للسفير أوسكار دي روخاس على جهوده وصبره، مما سمح لنا باستكمال القرار الذي اتخذناه هنا اليوم.

ويعلق وفد الاتحاد الروسي منذ البداية أهمية كبرى على المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة. وهو يشارك فيها بفعالية، وتقدم بملاحظات ومقترحات معينة يظهر العديد منها في الوثيقة المتفق عليها.

ونحن نعتبر هذا القرار خطوة هامة في الإصلاح العام للأمم المتحدة، وهو الإصلاح الذي يتم تنفيذه في وقت صعب جدا بالنسبة للمنظمة. واتخاذ هذا القرار، برأينا، سيعطي زخما آخر للجهود التي تبذل في عمليات تفاوضية أخرى ترمي إلى الإصلاح.

ونحن أيضا نود أن تفهم الأمانة العامة أحكام هذا القرار على نحو مناسب، حتى يتسنى اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذها بصورة عاجلة وناشطة. وتحدونا آمال كبار في القيام، في جملة أمور، بتعزيز الدور العملي والطبيعة ذات التوجه نحو العمل اللذين يتصف بهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبتعزيز وظيفته التنسيقية واستقلاله ضمن ولايته الموكولة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ونتوقع أن تسفر نتائج عملية عن الدراسات التي يدعو القرار إلى إجرائها وذلك فيما يتعلق بالفعالية الوظيفية لمختلف الهيئات الفرعية، الأمر الذي سيمكن من المضي قدما في طريق ترشيد وتنظيم أعمال المنظمة.

ونود أن نلاحظ بصورة خاصة حلي وسط مكنا في نهاية المطاف من تحقيق توافق في الآراء بشأن مسائل بدت في البداية مستعصية الحل. ونعتقد أن حسن النية وإيلاء الاعتبار لمصالح جميع الشركاء سيكونان الطابع الغالب في التدابير الأخرى التي يتعين اتخاذها لتنفيذ هذا القرار في المستقبل.

وختاما لهذه الملاحظات الموجزة، يود وفد بلدي أن يضم صوته إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن التعازي لشعب بنغلاديش فيما يتعلق بالحدث المأساوي الذي ألم به.

**السيد لوزانو** (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أولا أن أعرب عن آيات شكرنا للسفير أوسكار دي روخاس، ممثل فنزويلا، على ما تحلى به من صبر وتفان في الدور الذي اضطلع به كمنسق للمفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. ونود أيضا أن نشكركم، سيدي، على توجيهكم وقيادتكم لنا.

وباعتمادنا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.73، نحن على اقتناع بأننا نجحنا في اتخاذ خطوة هامة إلى الأمام صوب هدف إعادة تنسيق القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة كي يتسنى لهما الاضطلاع على نحو كامل بالولاية المنوطة بهما في ميدان التعاون الدولي من أجل التنمية، حسبما ينص عليه الميثاق.

ونود بصورة خاصة أن نسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أهمية الطلب بأن يعد الأمين العام دراسة تتضمن تقييما شاملا للآثار المترتبة على الترتيبات الراهنة من أجل عقد دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونأمل في أن نحصل على تلك الدراسة في أسرع وقت ممكن. وينبغي لها أن تتناول مختلف العوامل - بما في ذلك طبعا الجانب المالي - المرتبطة

بالعادة المتبعة حاليا، عادة عقد جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي مناوبة بين جنيف ونيويورك.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققت حتى الآن، نعتقد أنه لا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة. والمؤسف أن عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة لا تزال تصيب ببلواها الأغلبية الساحقة من سكان الكوكب، وهذا الأمر يتطلب من المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده المبذولة بغية إيلاء الاهتمام على النحو الواجب لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلدان النامية. والالتزامات المنصوص عليها في القرار الذي اتخذناه للتو خطوة إيجابية في ذلك الاتجاه.

وأخيرا، نود أن نعرب عن أملنا في أن تكون النتائج المحرزة في المفاوضات المتعلقة بمسألة إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما حافزا على الإبرام المبكر لخطة للتنمية.

**السيد بيلارغيون** (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نحن أيضا نود أن نشيد بالجهود التي بذلها السفير دي روخاس، ممثل فنزويلا، وبما تحلى به من سعة الخيار والصبر لم نكن حققنا النجاح دونها. ونتقدم إليه بخالص الشكر من خلالكم، سيدي الرئيس، أنتم الذين أيدتموه.

وعلى الرغم من جميع هذه الجهود المبذولة، ومع أننا نود ألا نبدي ملاحظة ساخرة في اختتام هذه العملية، لا يسع وفد بلدي إلا أن تخالجه مشارع متباينة إزاء النتائج التي أحرزناها. وفي حين أننا نعترف بالتقدم الواضح الذي أحرزه هذا القرار، فنحن غير واثقين بأن العالم الخارجي سيجد فيه أي تقدم حقيقي. كما أننا غير واثقين بأن هذا العالم الخارجي نفسه سيفهم كم صرف في هذه الممارسة من طاقة وساعات، وهي الممارسة التي قد تبدو للبعض أنها تتألف من مجرد تحسينات بسيطة في طرائق عمل المنظومة. وهذا التناقض البين قد يكون صعب التعليل لأن الهدف الذي أقره الجميع يتمثل في استعادة الدور الهام الذي أوكله الميثاق إلى القطاع الاقتصادي والاجتماعي. والمؤسف أن هذه الرغبة في استعادة مصداقية المنظومة وأهميتها ليست جلية دائما لدى قراءة نص يقصر نفسه في أغلب الأحيان على مجرد تحسين الوضع الراهن.

ولا شك أنه بسبب مشاكل القدرة على الفهم هذه كان من المهم جدا وقف عمل مجلس الأغذية العالمي. ولو لم يكن هذا الأمر قد حدث لكنا وفرنا مزيدا من الذرائع للذين ينتقدون المنظومة ويدعون بأنها غير قادرة على تقييم نفسها. والإنجاز الحقيقي لهذه الممارسة، سوى هذه الالتفاته الرمزية، يتمثل على نحو لا ينكر في تعزيز وتوضيح دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه حكما وصانع قرار فيما يتعلق بأولويات المنظومة، وجميع العناصر التي تجعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر نشاطا، رغم تأكيدها على نحو وجل، عناصر موجودة بما في ذلك تيسير دور مكتبه الذي نود أن نبرز أهميته.

وثمة أقسام أخرى من الوثيقة أقل إغراقا بالتأكيد، وهي تقصر نفسها إما على أنصاف قرارات ترجئ الأشياء إلى مرحلة لاحقة، أو على صياغة غامضة تكون عرضة لتفسيرات شتى. والقرارات المتعلقة بلجنة البرامج والتنسيق، وبمؤتمرات إعلان التبرعات، وببدء القيام بعمليات استعراض معينة تقع بوضوح ضمن الفئة الأولى. أما فيما يتعلق بالقرارات الغامضة، فنود أن نقدم تفسيرا لاثنين منها. القرار الأول يتعلق بمشاركة مراقبين في الهيئات الإدارية للصناديق والبرامج حيث ليس بوسع التدابير المقترحة أن تنتقص من قيمة التحسينات الناجمة عن خفض حجم المجالس الإدارية. وبالمثل، فإن آليات التجديد من أجل الحوار، وهي الآليات القائمة فعلا ضمن اللجنتين الثانية والثالثة، لا يمكن إبقاؤها رهينة من أجل توسيع هذه الممارسة لتشمل لجانا أخرى؛ ويقع على عاتق الفريق العامل المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة مسؤولية النظر في هذه المسألة واتخاذ قرار بشأنها.

(تكلم بالانكليزية)

ولا يزال علينا أن ننجز الكثير. وسيتمثل الاختبار الحقيقي لهذا القرار في مدى تصميمنا على تنفيذه. ولتحقيق هذا التنفيذ، يتعين إجراء عدد من عمليات الاستعراض - وبالتحديد، استعراض اللجان الإقليمية واستعراض التعاون مع مؤسسات بريتون وودز - ويجب الاستفادة من التوصيات الموثقة الصادرة عن مكتب المفتش العام. ودون هذا المدخل المتخصص لن يستطيع

المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء مناقشة ملمة بالموضوع حول هذه القضايا.

وبعبارة أخرى، فإن الفارق بين النجاح الحقيقي ومجرد التوصل إلى وثيقة أخرى يتوقف على عاملين: أولا، قدرة الأمانة العامة على الإسهام بنشاط أكبر، وخاصة من خلال عمل لجنة التنسيق الإدارية، وثانيا، توفر الإرادة السياسية اللازمة لتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أن يؤدي دوره أداء كاملا دون اللجوء بصورة آلية إلى الجمعية العامة.

إن المرونة التي أبدتها كندا، حتى في مواجهة بعض العناصر غير المرضية، تنبع من إيمان عميق: إيماننا بأن دينامية الإصلاح يتعذر عكس اتجاهها، وأن الفريق المعني بخطة للتنمية والفريق المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة وحتى الأمين العام ذاته سينطلقون من حيث توقفنا وسيواصلون إنجاز المهمة. وبهذه الروح شاركنا في اتخاذ هذا القرار ووافقنا على إسهامه الهام جدا في الإصلاح.

إننا نذكر الجمعية بأن كلمة "إصلاح" تعني بالنسبة لنا تعزيز منظومة الأمم المتحدة وترسيخها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

**السيد افايي** (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أنقل تعازي وفدي لشعب بنغلاديش، وأن أعرب عن تضامننا معه في وقت الأحزان هذا.

وإذ أنتقل إلى مسألة إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، أود أن أعرب عن شكر وفدي وتقديره للجهود التي بذلها السفير أوسكار دي روخاس، ممثل فنزويلا، الذي نجح في كثير من الحالات أثناء عمله على هذا القرار في محاولة تحقيق المستحيل.

وبالنظر إلى أن بياني يكمل البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فسأقتصر على التعليق بإيجاز على مرفق القرار المتعلق بتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ووفدي يعلق أهمية خاصة على الترتيبات المالية التي اتفقنا عليها في هذا القرار. ونعتقد أن هذه الترتيبات ستتيح، إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة، تدفقا أكثر قابلية للتنبؤ به للموارد المالية لنظام الأنشطة التنفيذية.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن هذا النظام سيمكن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الإدارية للصناديق والبرامج الاضطلاع بفعالية بمهام الإشراف الحكومي الدولي المناطة بكل منها.

وفي هذا الصدد، نهنئ اليابان وهولندا والدانمرك وبلجيكا والسويد والنرويج وفرنسا وسويسرا، التي أبدت مرة أخرى الإرادة السياسية بالموافقة على مستوى إسهام كل منها في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ونحن نعتقد أن هذه المبادرات تعطي معنى حقيقيا للقرارات التي نتخذها هنا في الجمعية العامة؛ فمن دون هذه المبادرات لن يكون لجهودنا أي مفعول في العالم الحقيقي.

**السيد تاناكا** (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفدي أن يدلي ببيان موجز حول الفقرة ٤٧ من المرفق الأول من القرار الذي اتخذناه للتو. وقبل أن أفعل ذلك، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين وأن أعرب عن تعازي حكومتي لشعب وحكومة بنغلاديش.

وأود أن أعرب عن تقديرنا واحترامنا للسفير أوسكار دي روخاس على جهوده وطاقته الخارقة في توجيه المشاورات حول النص الذي اعتمدناه للتو، وأيضا لرئيس الجمعية العامة، السيد دييغو فريتاس دو أمارال، على القيادة السياسية التي وفرها في المرحلة الأخيرة.

وعلى الرغم من اعتماد هذا القرار، فإن إصلاح الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي يظل هدفا صعبا للغاية، واليابان ترى أنه سيتعين على الدول الأعضاء في المستقبل أن تبذل جهودا أكبر من أجل تحقيق تقدم ملموس ذي مغزى حقا. واليابان على اقتناع بأن المفتاح لتحقيق الهدف العام للإصلاح يكمن في تعزيز وظائف المنظمة؛ وينبغي أيضا النظر في الإصلاح في مجال ميدان التنمية من هذا المنظور.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مؤتمر طوكيو المعني بالاستراتيجية الإنمائية، الذي عقد في شهر

آذار/مارس بمشاركة عدد من البلدان. وكان من بين النتائج البارزة للمؤتمر ظهور توافق في الآراء على الحاجة إلى صياغة استراتيجية تستجيب للبيئة الدولية المتغيرة. وكان هناك أيضا شعور عام بأنه يلزم، من أجل صياغة وتنفيذ استراتيجية من هذا النوع تقوم على مشاركة جديدة وعلى المسؤولية المشتركة للبلدان المانحة والمتلقية، إصلاح الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ولهذا السبب قدمت اليابان اقتراحا يرمي إلى تعزيز وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويحدونا وطيد الأمل في تكثيف المناقشات حول الإصلاح في الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بخطة للتنمية وفي الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية والمعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وفي الجمعية العامة، وأن تؤدي، مراعاة الاقتراح الياباني، إلى تعزيز وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

**السيد فلورينسيو** (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بادئ ذي بدء، أضم صوتي إلى بقية الوفود في التعبير عن التعازي لشعب بنغلاديش.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الاختتام الناجح لعمل الفريق العامل المعني بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وحاول الوفد البرازيلي الإسهام بطريقة بناءة وبنشاط في المناقشات الصعبة والمعقدة التي أجرها ذلك الفريق. وأن التنوع الكبير للميادين التي شملتها تلك المناقشات يبين حجم التحديات التي واجهها الفريق العامل، ويفسر بالتالي أهمية القرار الذي اتخذناه للتو.

ومن الصعب علينا أن نجمع أهم الجوانب التي درسها الفريق العامل والواردة في قرار اليوم. وفي الحقيقة، عبر البيان الذي ألقاه السفير فرناندو بيروكال سوتو، ممثل كوستاريكا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن بعض الجوانب الهامة التي عولجت في مشروع القرار الذي اعتمدناه، وعبر في الوقت ذاته عن بعض مخاوف وفدي بشأن المسائل التي شملتها مناقشة الفريق العامل.

ولذا، سأقتصر على الإشارة إلى أن وفد بلدي يولي أهمية إلى عديد من النقاط الهامة من بينها دور لجنة البرنامج والتنسيق، وهي هيئة لا تتناول الاقتصاد والتنمية فقط، ولكن تتناول جميع البرامج المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. ولهذا رأينا أنه مما يفي بالغرض نقل مناقشة دور اللجنة إلى الجزء المناسب من الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، يولي وفد بلدي أولوية خاصة للجزء الذي يتناول تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ولقد أتيحت لنا في مناسبات عديدة فرصة التأكيد من جديد على الأهمية التي نوليها لتلك المسألة.

وقبل أن أختتم هذه الملاحظات الموجزة، أود أن أؤكد بقوة على الكفاءة والتفاني والصبر والقدرة التفاوضية التي كانت السمات الرئيسية في سلوك السفير اوسكار دي روخاس ممثل فنزويلا بوصفه رئيسا للفريق العامل.

لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في تعليل التصويت بعد التصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

**برنامج العمل**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **أود أن أذكر بأن الجلسة ٩٦ للجمعية العامة، المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والمكرسة للنظر في البند ٩٩ من جدول الأعمال، المعنون "خطة للتنمية" قد اختتمت دون تعمد، في حين كان ينبغي لها أن تظل مفتوحة لتمكين الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للجمعية العامة بشأن خطة للتنمية من أن يقدم تقريرا إلى الجمعية أثناء الدورة الخمسين.**

**ووفقا لمقرر الجمعية ٤٩/٤٩٧ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ فإنها قررت**

**"أن يواصل الفريق العامل عمله خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة، آخذا في الاعتبار التقدم المحرز خلال الدورة التاسعة والأربعين، بغية وضع صيغة نهائية لـ "خطة للتنمية"، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين".**

**وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الأعضاء بأن تصويبا للمحاضر الرسمية للجلسة العامة ٩٦ سيصدر ليبين أن البند ٩٩ من جدول الأعمال ما زال مفتوحا.**

**ووفقا للمقرر ٤٩/٤٩٧، فإن تقرير الفريق العامل المخصص سينظر فيه مباشرة في الجلسة العامة.**

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠